

الفصل الثالث :

المخالفات المصرفية والمالية وتأثيرها على إدارة البنوك

تمهيد :

في ضوء ما تم عرضه من تحديات ومخاطر تواجه البنوك والمؤسسات المالية المشابهة ، فإن تلك المخاطر سوف تؤدي إلى تفاقم ظاهرة المخالفات المصرفية وازدياد الجريمة الاقتصادية ، ومع الاخذ في الاعتبار ما شهده الوطن العربي خلال السنوات العشر الماضية من تجليات للمحاذير والمخاطر الدولية والاقليمية بدأ من حرب الخليج الثانية وأزمة سوق المناخ في الكويت ، وانتهاء بحرب الخليج الثالثة واحتلال العراق - فقد رأى الباحث أهمية وضرورة عرض ظاهرة المخالفات المصرفية والمالية وأهم أسباب تفاقمها وذلك بالبحث والدراسة والتحليل .

ومن منطلق أن الجهاز المصرفي والمالي له دور أساسي ورائد في عملية صنع التنمية العربية وتوسيع أفاقها ، فإن الاجهزة المصرفية والمالية تعدى دورها من كونها إدارة اساسية في حشد المدخرات وتوجيهها للاستثمار إلى ما يضمن كفاءة استعمالها ، فإن نجاح الاقتصاد العربي يتوقف إلى حد كبير على قدرة وكفاءة وفاعلية نظامه المصرفي والمالي ، والذي يعتبر قناة أساسية من قنوات رفد المسيرة العربية الاقتصادية التكاملية المنشودة ، فإن المخالفات المصرفية والمالية في ذلك القطاع - المصرفي والمالي - يعتبر مرض خبيث يلزم علاجه واستئصاله .
وعليه ، فإن الباحث سوف يعرض بالدراسة والتحليل والعرض تلك الظاهرة - المخالفات والتجاوزات المصرفية - ودور إدارة البنك في مواجهتها ، ومستولية مراقبو

الحسابات من أكتشاف تلك المخالفات ، وأهم التشريعات والتعليقات المصرفية الصادرة من الجهات الرقابية لمواجهة تلك الظاهرة ، وأهم المتطلبات اللازمة لتجنب تلك الظاهرة أو التخفيف من حدتها .

ماهية المخالفات المصرفية :

ويقصد بالمخالفة لغوياً⁽¹⁾ : هي الجريمة التي يعاقب عليها القانون أساساً ، أما المخالفات المصرفية هي كافة الاعمال والافعال المصرفية المتعمدة أو غير متعمد التي يدرج تحتها عمليات الخطأ والتحرير والغش وكذلك الاعمال غير القانونية التي ترتكها إدارة البنك⁽²⁾ .

◆ فالخطر هو حالة احتمالية اذا تحققت تحدث ضرراً وهو عدم المعرفة الاكيدة بنتائج الاحداث ، فالشك في النتائج هو قوام مفهوم الخطر⁽³⁾ وتستخدم ايضاً كلمة " اخطاء Errors " للإشارة إلى الاخطاء غير المتعمدة أو غير المقصودة في (البيانات المالية ، أيا كانت طبيعتها رياضية أو اخطاء أخرى متنوعة) . ، أما المخاطرة فتعنى أشياء كثيرة لأشخاص مختلفين⁽⁴⁾ "different things to different people" ، وقد أوضح البعض⁽⁵⁾ أن الاخطاء في القوائم المالية تعتبر نوع يحتم اجراء تغير في المحاسبة : وتلك الاخطاء تحدث نتيجة الاخطاء الرياضية أو في المبادئ المحاسبية أو السهو أو اساءة استعمال الحقائق والبيانات المتوفرة عند اعداد تلك القوائم ، ويتطلب الامر تحليل الخطأ والتقارير عنه .

(1) مجمع اللغة العربية ، " المعجم الوجيز " ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، 1996 ، ص 209

(2) اتحاد المصارف العربية ، " المخالفات المصرفية " ، بيروت ، لبنان ، 1990 ، ص ص 57-58 .

(3) د. يحيى إبراهيم ، " إدارة منشآت التأمين مدخل تحليل " كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1994 ، ص 12 .

(4) Taher Musa , " Modern Risk Management in Banking & Finance " , Union of ARAB Banks, 2004 , P 28.

(5) Donald E. KiESO, Jerryj . Weygandt & Terry D. Wer Fieid, " Intermediate Accounting " , Wi ley sons , 10 th Edition 2004, P P 1253 - 1600

تحليل الأخطاء :

عادة لا تقوم الشركات بتصحيح الأخطاء التي ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية ، وبقى تحديد درجة أهمية الخطأ للخبرة والتقدير وتعتبر كل أنواع الأخطاء المذكورة جوهريّة. إن الأخطاء الجوهريّة قليلة الحدوث في الشركات الكبيرة بسبب وجود نظام جيد للرقابة الداخلية المرتبط بجهد فريق العمل المحاسبي مما يساعد على عدم حدوث أخطاء جوهريّة في النظام وذلك عكس الشركات الصغيرة .

يهدف تحليل الأخطاء إلى الإجابة عن الاسئلة التالية :

* ما هو نوع الخطأ ؟

* ما هي القيود المحاسبية اللازمة لتصحيح الخطأ ؟

* كيف يتم إعادة اعداد القوائم المالية عند اكتشاف الخطأ ؟

يتم معالجة الأخطاء كتعديل للسنوات السابقة وذلك في السنة التي اكتشف فيها الخطأ من خلال تعديل رصيد أول المدة لحساب الأرباح المحتجزة ، وإذا كانت المنشأة تعد القوائم المالية المقارنة فيجب إعادة صياغة القوائم المالية للسنوات السابقة التي تأثرت بحدوث الخطأ.

أنواع الخطأ :

1- **أخطاء في الميزانية العمومية** : تؤثر هذه الأخطاء على عرض الأصول ، الالتزامات ، حقوق ملكية حملة الاسهم ، مثل تصنيف جزء من الالتزامات قصيرة الأجل ضمن بند الاستثمارات ، تصنيف المستحق غير المدفوع ضمن المدفوعات تتطلب هذه الأخطاء إعادة تصنيف للعنصر في مكانة الملائم في السنة التي اكتشف فيها الخطأ ، أما إذا كانت الشركة تعد القوائم المالية المقارنة فيتم إعادة صياغة القوائم المالية في سنة حدوث الخطأ .

2- **أخطاء في قائمة الدخل** : تؤثر على عرض الحسابات الاسمية في قائمة الدخل ، دون أن تؤثر على الميزانية أو صافي الدخل مثل تسجيل إيراد الفائدة كجزء من المبيعات أو نفقة الاهلاك كجزء من نفقات الفائدة تتطلب هذه الأخطاء قيد إعادة تصنيف في السنة التي أكتشف فيها الخطأ إذا اكتشف الخطأ في نفس سنة وقوعه ولكن إذا حدث الخطأ في

سنوات سابقة لا يتم عمل أى قيد لأن حسابات السنة الحالية تكون قد أعدت بشكل صحيح ، وعند اعداد القوائم المالية المقارنة يتم إعادة صياغة قائمة الدخل في السنة التي حدث فيها الخطأ .

3- **أخطاء في الميزانية العمومية وقائمة الدخل معاً :** مثل عدم تسجيل الأجور المستحقة في نهاية السنة المالية يؤدي إلى جعل النفقات أقل مما هي عليه والالتزامات أقل مما هي عليه وصافي الدخل أعلى مما هو عليه وهنا يجب أن نفرق بين :-

أ- **الأخطاء المتوازنة :** وهي الأخطاء التي سوف تعوض أو تصحح خلال فترتين مالتين متتاليتين كما في مثال الأجور المستحقة حيث يسوى الخطأ تلقائياً في السنة الثانية عند دفع الأجور حيث ينقص صافي الدخل ، تزيد نفقات الأجور ، وتسوى الالتزامات .

ب- **الأخطاء غير المتوازنة :** وهي الأخطاء التي لا تعوض أو تصحح في الفترة المحاسبية التالية مثل عدم رسملة المعدات التي لها عمر إنتاجي خمس سنوات واعتبارها كنفقة في الفترة الحالية مما يجعل النفقات أعلى مما هي عليه في السنة الأولى ، ولكن أقل مما هي عليه في السنوات التالية وفي نهاية السنة الثانية لن يسوى أثر الخطأ بشكل كامل ، ولكن سوف يسوى الخطأ بالكامل في نهاية السنة التالية أو السنة الأخيرة .

التقرير عن تصحيح الأخطاء :

مخاطر الأخطاء الجوهرية يمكن تخفيضها من خلال إنشاء نظام جيد للرقابة الداخلية وتطبيق الاجراءات المحاسبية المعلنة ومن أمثلة الأخطاء المحاسبية :-

- 1- الانتقال من مبدأ محاسبى غير مقبول عموماً إلى مبدأ محاسبى مقبول عموماً: (مثل) الانتقال من الاساس النقدى للمحاسبة الضريبية إلى أساس الاستحقاق للضرائب .
- 2- الأخطاء الرياضية التي تحدث نتيجة للإضافة أو الطرح: (مثل) خطأ في رصيد اجمالى حساب المخزون .
- 3- التغير في التقدير الذى يحدث نتيجة كون التقديرات غير معدة بشكل موثوق .

- 4- السهو: (مثل) الفشل في تأجيل نفقات أو إيرادات محددة في نهاية الفترة .
- 5- إساءة استعمال الحقائق: (مثل) الفشل في استعمال القيمة التقديرية في حساب الاستهلاك عند استعمال القسط الثابت .
- 6- خطأ في تصنيف التكلفة كنفقة بدلاً من اضافته إلى قيمة الأصل أو العكس بالعكس .
- يجب معالجة تصحيح الأخطاء كتعديلات للفترات السابقة وتسجل في السنة التي اكتشف فيها الخطأ كما تسجل في القوائم المالية كتعديل في رصيد أول المدة للأيام المتحتجزة . وفي حال اعداد قوائم مقارنة يجب إعادة اعداد القوائم السابقة المتأثرة لتصحيح الخطأ أما الافصاحات فلا تحتاج إلى إعادة في القوائم المالية للفترات التالية .
- ومما سبق فإن الباحث يرى أن المدرسة الأمريكية في المحاسبة عن التغيرات وتحليل الأخطاء تقوم على محورين أساسين هما (تحليل الخطأ ودراسته والتقرير عنه في القوائم المالية) حتى يكون متخذ القرار على دراية بكافة النواحي المالية الهامة في تلك القوائم حتى لو كان هنالك أخطاء ، ويمكن القول أن الاخطاء عادتاً غير مقصودة أما لو كانت تلك الأخطاء مقصودة أو متعمدة فيسمى هذا تحريف أو ما يحرف بالخداع أو الاحتيال الإداري .

الخداع أو الاحتيال الإداري :

هي عبارة عن أعمال وتصرفات متعمدة ومقصودة تقوم بها إدارة البنك بقصد التوصل إلى بيانات مالية أو نتائج مضللة لمستخدمي البيانات المالية⁽¹⁾ أو بهدف تغطية عمليات الاختلاس لبعض أصول البنك ، فالاختلاس سلوك إجرامى الهدف منه عبث الموظف بالاثتبان على حفظ الشئ الذى يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته⁽²⁾ . ويشمل أيضاً الخداع التحريف والتزييف أو التبديل في الدفاتر المحاسبية أو سوء العرض والافصاح وعدم الشفافية في عرض القوائم المالية والحسابات الختامية أو سوء تطبيق المبادئ المحاسبية

(1) اتحاد المصارف العربية ، " المخالفات المصرفية " مرجع سبق ذكره ، ص 57

(2) د. إبراهيم حامد طنطاوى ، " جرائم الاعتداء على الوظيفة - والمال العام - الرشوة والتربيع " ، المكتبة

المتعارف عليها عن عمد أو قصد بهدف إخفاء جريمة اقتصادية كالرشوة أو التريب ، مثلاً منح تسهيلات ائتمانية إلى أحد العملاء دون الالتزام بضوابط منح الائتمان والاجراءات والقواعد المتعارف عليها في منح الائتمان المصرفي مع اخذ مكافأة أو نسبة من هذه التسهيلات كرشوة لاتمام اجراءات الدراسة ثم المنح .

الممارسات غير القانونية :

هي المخالفات للقوانين واللوائح والقواعد الاساسية التي تضعها الحكومات بهدف تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي ، ويضيف البعض (1) أن التصرفات غير القانونية *Illegal acts* تشمل الرشوة *bribes* ، والاتاوات *kickbacks* ، وهناك ايضاً التقارير المالية الاحتيالية (2) *Fraudulent Financial Repoting* والتي تعبر عن تصرفات وسلوكيات طائشة مقصودة لعمل حذف والذي ينتج عنه قوائم مالية مضللة .

المخالفات المالية⁽³⁾ :

هي كل تصرف خاطئ عن عمدًا وإهمال أو تقصير يترتب عليه تصرف مبلغ من أموال الدولة بغير حق أو ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو المؤسسات أو الهيئات العامة أو غيرها من الجهات الخاضعة لرقابة الاجهزة الرقابية أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو الاقتصادية .

(1) Donald E. Ki Eso, Jerry j .Weygand & terry D. War Field, *O P Cit*, P. 1388.

(2) I bide, P. 1409

(3) لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى :-

أ- " قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم 144 لسنة 1988 المعدل بالقانون رقم 157 لسنة 1998 ، الجريدة الرسمية العدد 23 (تابع) في 9 يونيو 1988 ، القاهرة ، ص ص 13 - 14 .

ب- أ. حامد حسنين ، " قراءة سريعة حول جريمة الاستيلاء غير المشروع وغسل الأموال في التشريع المصري " كلية التدريب والتنمية ، اكااديمية مبارك للأمن ، القاهرة ، 2004 .

ج- أ. حسين محمد ابراهيم ، " محاضرات في قانون الجهاز المركزي للمحاسبات " ، الجهاز المركزي للمحاسبات القاهرة ، سنة 2000 ، ص ص 1-8 .

د- د. سليمان عبد المنعم ، " مسؤولية المصرف الجنائية عن الأموال غير النظيفة " ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 1999 ، ص 56 .

ويرى الباحث أن البنوك تعتبر جزءاً جوهرياً وهاماً من البنيان الاقتصادي للدولة ، فضلاً على أنها تشتمل وتستثمر أموال المودعين التي تفوق رأس مال تلك البنوك وحقوق مساهميتها أو بعبارة أخرى ارتفاع نسبة الرافعة المالية لتلك المؤسسة .

كما يعتبر في حكم المخالفات المالية ما يلي :

- أ- عدم موافاة الجهات الرقابية بصورة من العقود أو الاتفاقات .
 - ب- عدم موافاة الجهات الرقابية بالحسابات ونتائج الأعمال والمستندات المؤيدة لها في المواعيد القانونية المقررة أو بما تطلبه من أوراق أو بيانات أو قرارات أو محاضر جلسات أو وثائق أو غيرها مما يكون له الحق في فحصها أو مراجعتها أو الاطلاع عليها .
- ويعتبر أيضاً من المخالفات المالية مخالفة القواعد والاجراءات المالية المنصوص عليها في دساتير الدول والقوانين واللوائح المعمول بها ، وكذلك مخالفة القواعد والاجراءات الخاصة بنظم الرقابة الداخلية، وكافة القواعد والاجراءات والنظم المالية والمحاسبية السارية ويعتبر من المخالفات الإدارية عدم الرد على ملاحظات الجهات الرقابية أو مكاتبها بصفة عامة أو التأخر في الرد عليها ، وكذلك عدم اخطار الجهات الرقابية بالاحكام والقرارات الإدارية بشأن المخالفات المالية خلال المواعيد القانونية ، والتأخير دون مبرر في ابلاغ الجهات الرقابية خلال المواعيد المحددة بما تتخذه الجهة المختصة في شأن المخالفة المالية التي يتم الابلاغ عنها للجهات الرقابية .

وهنا يثار تساؤل هل المخالفات المصرفية تختلف عن المخالفات المالية ، يمكن القول أن المخالفات المصرفية جزء من المخالفات المالية أو بعبارة أخرى فإن المخالفات المصرفية مكون من مكونات المخالفات بصفة عامة والمخالفات المالية بصفة خاصة وكلا منها له تأثير سلبي على المؤسسات ولاسيما البنوك . وجدير بالذكر أن البنوك تستثمر أموال المودعين لديها في سبل ومسارات متعددة ومتنوعة وتلك الأموال - أموال المودعين - تعتبر أموال عامة - أموال الدولة - لذا فإن المخالفات المالية كما تم عرض مفهومها في طيات الصفحات السابقة لا يتعارض مع مفهوم المخالفات المصرفية ، ومن ثم يمكن القول أن المخالفات المصرفية والمالية وجهين لعملة واحدة .

دور إدارة البنوك في ظل تفاقم الجريمة الاقتصادية :

يرى الباحث أن نجاح أى بنك في بلوغ أهدافه يعتمد بالدرجة الأولى على ثلاث ركائز هي:

- * سمعة البنك ودرجة الثقة التي يوليها له عملاؤه .
- * بذل قصارى الجهد لتقديم خدمة مصرفيه متميزة وشاملة⁽¹⁾ .
- * الالتزام بالموضوعية والتجرد في معاملة عملائه مع الالتزام بالسرية وحفظ اسرارهم مع التوخي في ذلك بالأمانة والنزاهة والشرف⁽²⁾ .

ومن منطلق غياب الأمانة والنزاهة والشرف وتقلص درجة الثقة بين البنك وعملائه وانعدامها أحياناً وتضخم الدخل الفسادی وانتشار الفساد الإداري والمخالفات المصرفية المالية وظهرت الجريمة الاقتصادية من رشاوى وغش واختلاس وتدليس انعكس ذلك على اداء وربحية البنوك وظهرت وتفاقمت ظاهرة البنوك المتعثرة .

إدارة البنوك لها دور حيوى في مواجهة ظاهرة تفاقم الجريمة الاقتصادية وذلك عن طريق عدة محاور رئيسية وفرعية هي كما يلي :

- * **المحور الأول :** يتضمن اتباع منهج " الوقاية خير من العلاج " وذلك المنهج يقوم على منع ومحاربة الفساد الإداري والاخلاقي عن طريق وضع التعليمات والقواعد والاجراءات الرقابية الحازمة والحاسمة لحماية أصول البنك وعدم الخروج عن تلك القواعد والتعليمات والتطبيق السليم لها ، ويتطلب ذلك المنهج أيضاً الالتزام بكافة التعليمات الصادرة من البنوك المركزية والجهات الرقابية الاخرى والخاصة بتوازن العملات وضوابط منح الائتمان وكفاية رأس المال ، والحدود القصوى لتركز توظيفات البنوك في الخارج وغيرها من التعليمات والقوانين ، ويتطلب هذا المنهج أيضاً وجود نظم رقابة داخلية قوية (من حيث الشكل والجوهر) أى مطبقة وسليمة في مضمونها وعدم وجود ثغرات فيها سواء في شكلها أو عند تطبيقها ، ويمكن القول أن هذا المنهج هو منهج

(1) أ.عزت عبد الله عبد الحليم ، " أهمية البنوك الشاملة في المرحلة الحالية " ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 226 - المجلد التاسع عشر ، تشرين الأول سنة 1999 ، ص ص 112 - 113 .

(2) اتحاد بنوك مصر ، " ميثاق سلوكيات العمل المصرفي " بدون ناشر ، القاهرة ، سنة 2000 ، ص 7 .

المنع القائم على التطبيق السليم والصحيح لأجراءات الرقابة الداخلية .

* **المحور الثاني :** يتمثل في اتباع منهج " الاكتشاف المبكر للجريمة الاقتصادية " وينبثق ذلك المنهج من المحور الأول حيث يتطلب ذلك المنهج ضرورة توافر إدارة ذات كفاءة وفعالية أو إدارة على درجة عالية من الوعي لاكتشاف المخالفات المصرفية المالية وحالات الرشاوى والغش والتواطؤ وغيرها مبكراً قبل تدخل الجهات الرقابية بوقت كافي لعلاجها . ويمتاز ذلك المنهج أنه منهج مكمل للمحور الأول وضرورى في كافة المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها.

* **المحور الثالث :** يتمثل في اتباع " منهج الأصدطام بالواقع " ويقوم ذلك المنهج على عدم الاكتشاف المبكر للمخالفات وأنها الاكتشاف المتأخر لها أو الاصدطام بها عن طريق اكتشاف البنك المركزى أو الجهات الرقابية الأخرى تلك المخالفات واعلام إدارة البنك بها، وذلك المنهج منتشر في الدول النامية نظراً لعدم كفاءة وفعالية الإدارة وانخفاض مستويات الدخول مع وجود ذمم فاسدة وخلل اخلاقى وفساد إدارى .

* **المحور الأخير الفرعى :** يتمثل في اتباع " منهج عدم الأكتشاف " ، ويقوم ذلك المنهج على عدم الاكتشاف للمخالفات مبكراً سواء (عاجلاً أو آجلاً) من الجهات الرقابية وينعكس ذلك على نشاط البنك مستقبلاً وانخفاض ربحيته وتآكل رأسماله بتحقيق أرباح وهمية في ظل وجود محفظة ائتمانية رديئة ومحفظة للإوراق المالية غير مدرة نتيجة للقرارات الإدارية الخاطئة لأدارة ذلك البنك ويؤثر على ذلك على استمرارية البنك وظهور ما يسمى بالبنك المتعثر . ، وقد تفاقمت تلك الظاهرة في المنطقة العربية لذا فإن الباحث ان شاء الله سوف يتعرض لتلك الظاهرة بالدراسة والتحليل .

مسئولية مراقب حسابات البنك من اكتشاف المخالفات المالية :

تهدف المراجعة إلى ابداء رأى فنى محايد عن مدى عدالة تلك القوائم فى التعبير بوضوح عن المركز المالى للمنشأة ونتائج أعمالها⁽¹⁾ .

(1) أ.د محمد عبد المجيد ، د. محمد نصر الهوارى ، د. جورج دانيال ، " دراسات متقدمة فى المراجعة " مكتبة الشباب ، القاهرة ، سنة 1994 ، ص 9 .

تقع على عاتق الإدارة مسئولية الاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة وتوفير نظام محكم للرقابة الداخلية يضمن المحافظة على أصول المنشأة ويمكنها من إعداد القوائم المالية ، ولا تقع مسئولية اعداد هذه القوائم على المراجع الخارجى (المعيار الأول - هدف ونطاق مراجعة القوائم المالية)⁽¹⁾ .

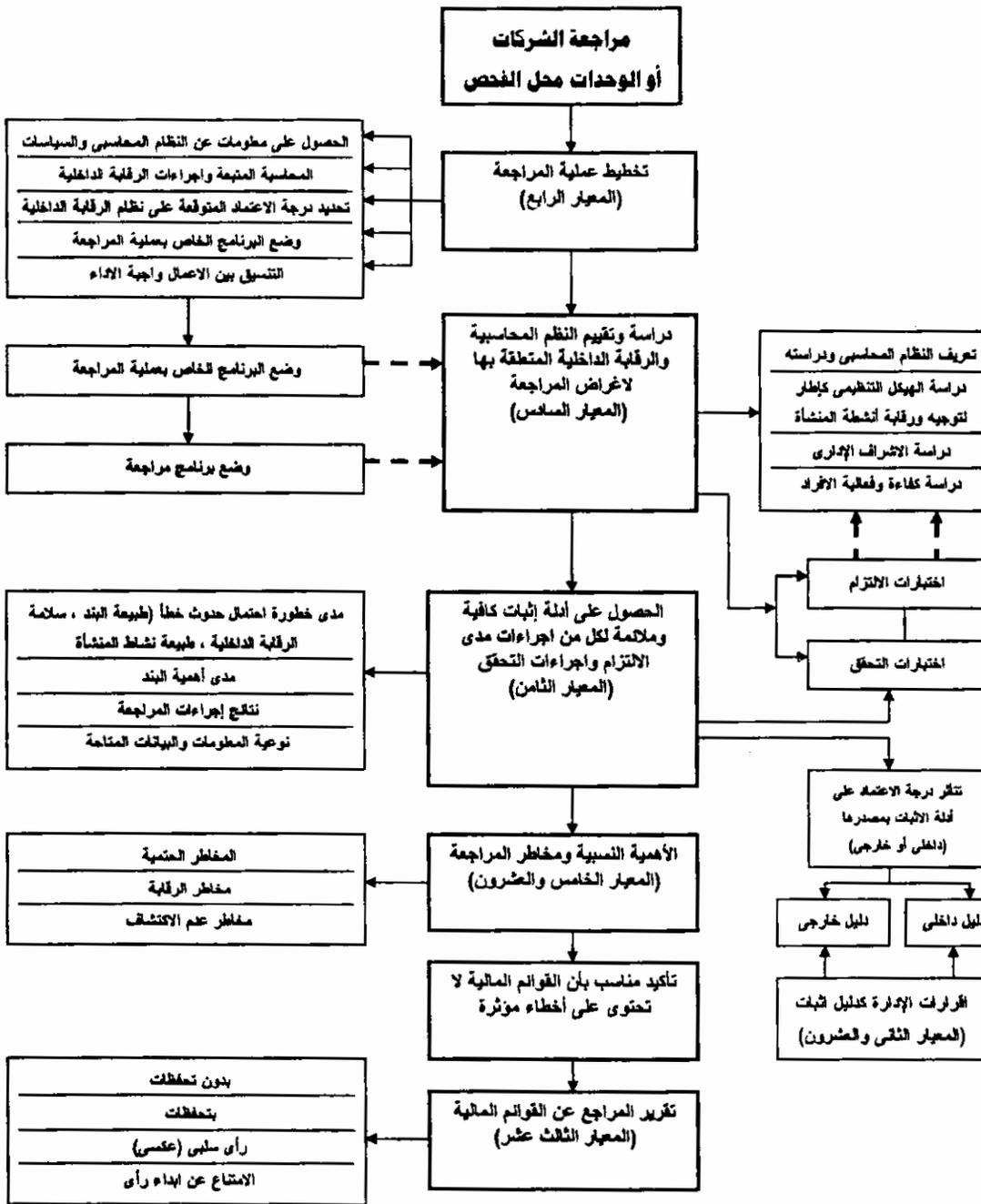
وتتطلب عملية المراجعة القيام بتخطيط عملية المراجعة وتنطوى تلك العملية على خطوتين ، أولاً : فحص نظام الرقابة الداخلية ووضع وصف للنظام وثانياً : اجراء اختبارات الالتزام بالنظام لتقرير الفعالية التى يعمل بها وتحديد نقاط القوة والضعف فى النظام⁽²⁾ (المعيار الرابع والسادس) ويلى ذلك الحصول على أدلة اثبات كافية وملاءمة لكل من اجراءات مدى الالتزام واجراءات التحقق ، ويتم الاخذ فى الاعتبار مدى خطورة احتمال حدوث خطأ ومدى أهمية البند والخبرة المكتسبة وتتاثر درجة الاخذ فى الاعتماد على أدلة الاثبات بمصدرها الداخلى والخارجى (المعيار الثامن) وفضلاً عن ذلك يتم الاخذ فى الاعتبار المعيار رقم 25 الخاص بالأهمية النسبية ومخاطر المراجعة سواء كانت مخاطر حتمية أو مخاطر رقابة أو مخاطر عدم الاكتشاف . ومما سبق يأخذ المراجع تأكيد مناسب بأن القوائم المالية لا تحتوى على اخطاء مؤثرة وبالتالي يتسنى للمراجع التقرير عن القوائم المالية .

ويمكن القول أن مسئولية مراقب الحسابات⁽³⁾ مسئولية نسبية من اكتشاف المخالفات المالية حيث طالما أن مراقب الحسابات يبذل عناية الرجل المعتاد فى القيام بواجباته ومهامه حيث أن مراقب الحسابات يعتمد اعتماداً كبيراً على أسلوب العينات فى القيام بمهامه وواجباته ومن الممكن عدم اكتشاف تلك المخالفات ويمكن تلخيص عملية المراجعة كما فى الشكل التوضيحي التالى :

(1) الجهاز المركزى للمحاسبات ، " معايير المراجعة " ، مرجع سبق ذكره ، ص 2 .

(2) د. محمد عباس حجازى ، " المراجعة - الأصول العلمية والممارسة الميدانية " مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1982 ، ص 125 .

(3) اتحاد المصارف العربية ، " المخالفات المصرفية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 6 .



المصدر اعداد الباحث بالاستناد على المصادر التالية :-

- د. محمد عبد المجيد ، د. سونيا الياس " دراسات متقدمة في المراجعة " مكتبة الشباب ، القاهرة ، 1994 ، ص ص 9-45.
- د. محمد عبد المجيد ، د. محمد نصر الحوارى ، د. جورج دانيال ، " دراسات في المراجعة الأسس العلمية والتطبيقات " مكتبة الشباب ، القاهرة ، 1992 ، ص 107.

البنوك المتعثرة :

الفشل المالى *Financial Failure* هى تلك الحالة المالية المرادفة لحالة العسر المالى الحقيقى أو القانونى *Legal Insolvency* ، والتى تعنى عدم القدرة على مواجهة و سداد الالتزامات المستحقة للغير بكامل قيمتها حيث تكون الأصول أقل من قيمتها الحقيقية من قيمة الخصوم⁽¹⁾ ، وهناك مفاهيم متعددة للتعثر⁽²⁾ من وجهات نظر متنوعة (فهناك المفهوم الفنى للتعثر ، المفهوم القانونى للتعثر ، المفهوم الاقتصادى ، المفهوم المصرفى) .

❖ **فالمفهوم الفنى :** ويعنى عدم قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية قصيرة الأجل ، أى أن المشروع يعتبر متعثراً عندما لا يستطيع توليد فائض نقدى من خلال النشاط الذى يمارسه بالشكل الذى يكفى لمواجهة أعباء والتزامات هذا النشاط ، ومن ثم تخفيض القدرة الذاتية للمشروع على سداد التزاماته الجارية .

❖ **المفهوم القانونى :** ينشأ العسر المالى بالمعنى الإلتزامات القصيرة والطويلة الأجل نتيجة تحقيق المشروع لخسائر متتابة تؤثر على رأس مال المشروع وتجعله مورداً ضعيفاً لا يقدر المشروع على استرداده مع عجزه عن الوفاء بقيمة الإلتزامات التعاقدية مع الغير .

❖ **المفهوم الاقتصادى :** من وجهة النظر الاقتصادية فإنه يقصد بالمشروعات المتعثرة تلك التى لا يكفى دخلها (الإيرادات) لتغطية النفقات (المصروفات) ، كما يعنى أيضاً تلك المشروعات التى يقل فيها معدل العائد على الاستثمارات بتكلفتها الدفترية عن تكلفة رأس المال . والمشروع متعثراً إذا لم يتمكن من مقابلة التزاماته المستحقة على الرغم من زيادة أصوله عن خصومه وهو ما يعرف بأزمة السيولة سواء فى الاجل القصير أو الاجل الطويل .

(1) د.نبيل عبد السلام شاكر ، " الإدارة المالية - الفشل المالى للمشروعات " ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، بدون ناشر ، القاهرة ، 1994 ، ص 10 .

(2) د.عبد المنعم على راضى ، " مشكلة الديون المتعثرة وأساليب " ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، بدون ناشر ، القاهرة 2003 - ص ص 2-3 .

❖ **المفهوم المصرفي :** (الديون المتعثرة) وهي التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي حصل عليها العميل من البنك ولم يتم بسدادها في مواعيد استحقاقها ، ولذا يتحول الدين من التسهيلات الائتمانية الجارية إلى أرصدة مدينة راكمه ، فالديون المتعثرة هي تلك الديون التي لا تدر عائداً . فالفشل القانون أو المالي قد يأخذ شكلين⁽¹⁾ ، الشكل الأول حالة عدم كفاية السيولة illiquidity ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع ، فالشكل الثاني حالة الاعسار المالي Insolvency ويقصد به زيادة الالتزامات المستحقة للغير من قيمة أصول الشركة .

وأخيراً في ضوء المخاطر والمخالفات المصرفية والتحديات التي تلوح في الأفق والسابق الإشارة إليها في طيات الفصل الأول من ذلك الباب ، فهناك ظاهرة واضحة تجلت وهي ظاهرة الديون المتعثرة والتي تعاني منها المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك العربية بصفة خاصة ، فتلك الظاهرة انتشرت في العديد من البنوك الدول العربية (مصر ، لبنان ، الأردن ..) ، وتلك المشكلة انعكست على تعثر تلك البنوك مثل تعثر بنك "إنترا" والذي أعلن توقفه عن الدفع⁽²⁾ ، وقد انهار البنك المذكور ، ومثل أيضاً تعثر عدة بنوك في جمهورية مصر العربية (بنك المهندس ، بنك التجاريون ، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ، وبنك القاهرة) ، وقد اتجهت الحكومة المصرية إلى عدم افلاس أو تصفية أي بنك من البنوك العاملة في البيئة المحلية ، وتجلى دور البنك المركزي المصري في معالجة تعثر تلك البنوك بالاتجاه إلى دمج بعضها في احد البنوك الكبرى مثل دمج بنك المهندس في البنك الاهلي المصري ، ودمج بنك القاهرة في بنك مصر ، ومنح البعض قروض مساندة للنهوض بها .

وجدير بالذكر أن تعثر البنوك وأنها قد يرجع إلى أسباب داخلية وخارجية وكلاهما يتفاعل لافلاس وانهيار تلك البنوك المتعثرة ، لذا فإن هنالك أسباب متعددة لتعثر وانهايار البنوك سوف يتناولها الباحث بالدراسة والتحليل .

(1) أ. السيد عبد اللطيف ، "الفشل المالي لشركات القطاع العام" ، الاهرام الاقتصادية ، القاهرة ، العدد

68 ، اكتوبر 1993 ، ص ص 5 - 7 .

(2) اتحاد المصارف العربية ، "المصارف المتعثرة ووسائل المعالجة" ، بيروت ، لبنان ، سنة 1992 ، ص 62 .

أسباب تعثر البنوك :

أسباب تعثر البنوك تصنف إلى أسباب داخلية وخارجية ، وسوف يبوب الباحث تلك

الأسباب إلى :

أسباب داخلية :

وهي الأسباب التي تنجم وتظهر على السطح من داخل البنك ، ويمكن القول أنها تعبر عن المخاطر غير المنتظمة والتي ترجع إلى عدم كفاءة الإدارة أو عدم فعالية العنصر البشري ، أو الانحراف أو الفساد الإداري الناتج عن عدم التناسب بين السلطة والمسئولية أو ما يسمى بالسلطة المطلقة المفسدة Absolute power corrupts ، ومن أهم الأسباب الداخلية لتعثر البنوك عدم الفهم الواضح للمسؤولية والتي تعنى محاسبة أو مساءلة الموظف المقصر من قبل رؤسائه مع فرض العقوبات والجزاءات عليه ،. وكذلك يدخل ضمن الأسباب الداخلية أيضاً الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ ، والمحاباة ، والسعى إلى تحقيق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة ، وانشاء الاسرار والمعلومات الرسمية أو شبه الرسمية ، أو استخدام تلك المعلومات لتحقيق منفعة خاصة أو لإحدى الشركات الخاصة ، ومحاباة الأقارب والاصدقاء في عمليات منح العطاءات أو التعاقدات أو القروض ، وكذلك قبول الهدايا والتستر على نواحي العجز والقصور وكذلك القيام بعمليات مالية وتجارية بغية تحقيق مزايا وفوائد ذاتية أو عائلية وغيرها من الأسباب المتعلقة بتغليب المصلحة الشخصية على مصلحة البنك (تغليب الطابع الفردي على الطابع الجماعي) ،. ومن ضمن تلك الأسباب الديون المتعثرة وهي الناجمة عن تضافر عدد من الأسباب من أهمها اتخاذ إدارة البنك قرارات بمنح تسهيلات ائتمانية إلى عملاء دون وجود دراسات علمية وموضوعية كافية وبالتالي ظهور عملاء متعثرين وغير منتظمين ، وقد شبه رجال البنوك الأمريكية عمل البنك بأنه مصنع للائتمان مادته الخام هي ودائع العملاء ، ومنتجة الأساسى هو القروض والسلفيات ، وجوهر العملية الائتمانية تقليل الفاقد من القروض والسلفيات الرديئة تارة أو الاهتمام بالخامات (جودة المعلومات) أو بالعملية

الإنتاجية ذاتها والدراسة التفصيلية للائتمان تارة أخرى⁽¹⁾، ويمكن القول أن تفاقم الديون المتعثرة والردئية⁽²⁾ يعتبر من أهم أسباب انهيار وتعثر البنوك وذلك من خلال عدم قدرة تلك البنوك على تحقيق عائد يغطي تكلفة الأموال المتاحة لتلك البنوك وهى أموال المودعين .

ويلخص الباحث ان الأسباب الداخلية تبوب إلى أسباب ناجمة عن عدم كفاءة العنصر البشرى، وعدم فعالية وكفاءة الإدارة، أسباب ناجمة عن قصور في الموارد المادية، أسباب ناجمة عن عدم وضوح الهدف والرسالة للبنك، عدم وجود استراتيجية محده، أسباب ناجمة عن اتخاذ قرارات تشغيلية غير ملاءمة، أسباب أخرى داخلية ناجمة عن تفاعل قصور الموارد المادية وعدم كفاءة العنصر البشرى وعدم فعالية الإدارة واتخاذ القرارات الملاءمة .

أسباب خارجية :

وهى الأسباب الناجمة من خارج البنك، والتي تعبر عن المخاطر المنتظمة ويمكن تبويب تلك الأسباب إلى أسباب اقتصادية، أسباب إجتماعية، وتشريعية وقانونية .

أسباب اقتصادية (محاذير) :

وتلك الأسباب ناجمة عن تفاعل المحاذير الاقتصادية (سعر الفائدة)⁽³⁾، سعر الصرف، التضخم، الكساد، الركود، السياسة النقدية وعرض النقود .. الخ، المتغيرات الاقتصادية تتفاعل وبينها علاقة تبادلية ومع مدى اتجاه النظام الاقتصادى للدولة نحو الحرية الاقتصادية واليات السوق أو دوره في جذب الاستثمار، فوجد مثلاً جمهورية مصر العربية في فترة

(1) أ. عبد الحكيم على الطويل، حسن محمد على، "الجوانب القانونية والفنية للمسؤولية عن القرار

الائتماني في البنوك"، مطابع الولاة الحديثه، 2001، ص ص 28-29 .

(2) لمزيد من التفاصيل عن الديون المتعثرة يرجى الرجوع إلى :-

أ- د. عبد المنعم راضى، "مشكلة الديون المتعثرة وأساليب المواجهة"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، بدون ناشر، 2003.

ب- أ. عمر الشناوى، "التنبؤ بتعثر الديون والمعالجة المصرفية له"، المعهد المصرفى المصرى، البنك المركزى المصرى، 2003 .

(3) د. سلوى العنترى، "الديون المتعثرة والركود وسعر الفائدة"، بدون ناشر، القاهرة، 2003، ص ص

الستينات ، فإن النظام الاقتصادي كان نظام اشتراكي وهنالك مركزية من قبل الدولة لإدارة الاقتصاد ، فكانت الدولة تسيطر على كافة الموارد ووسائل الإنتاج وكانت تسيطر على النظام المصرفي والسياسة النقدية عن طريق البنوك العامة التجارية (مصر ، الاهلي المصري ، الاسكندرية ، القاهرة) والبنوك كلها رؤوس اموالها عامة ، فإن ذلك ينعكس على النظام الاجتماعي أيضاً ، أما ابان فترة السبعينات واتجاه الدولة نحو الانفتاح الاقتصادي فإن الوضع قد تغير ، وظهرت بنوك الاستثمار سواء العربية أو الأجنبية في مصر ، أما ابان فترة الثمانينات والتسعينات وحتى الان فإن الدولة اتجهت نحو الخصخصة والحرية الاقتصادية فإن الوضع قد تغير حيث رفعت الدولة أيديها وسلطاتها عن النظام الاقتصادي والبنوك ، ومما سبق يمكن القول أن النظام الاقتصادي في الدولة قد يكون سبب من أسباب تعثر تلك البنوك عن طريق وجود اختلالات اقتصادية هيكلية ومع تدخل الدولة في إدارة البنوك واتخاذ قرارات منح التسهيلات الائتمانية لجهات ومؤسسات غير فعالة وليست على كفاءة . فالدول العربية - معظمها - تعاني من مشكلات مشتركة كانت وراء تعثر وانهيار البنوك من أهمها :

- وجود معدل تضخم مرتفع نسبياً.
- وجود عجز كبير في الموازنة العامة للدولة.
- وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات.
- وجود أسعار صرف غير حقيقية .
- وجود أسواق مالية محلية ضعيفة.
- وجود تشوهات في هيكل أسعار السلع والخدمات.

أسباب اجتماعية :

وتلك الأسباب هي الناجمة من البيئة الاجتماعية للدول العربية ، وهذه الأسباب لا تحكمها رقابة وإنما تستند على أخلاقيات نابعة من تنشئة الموظف الذي يعمل في تلك البنوك ، والتي تعود لجدور ثقافية وتربوية تعكس قيم ومبادئ ذلك الموظف ، وفي حالة عدم تربية

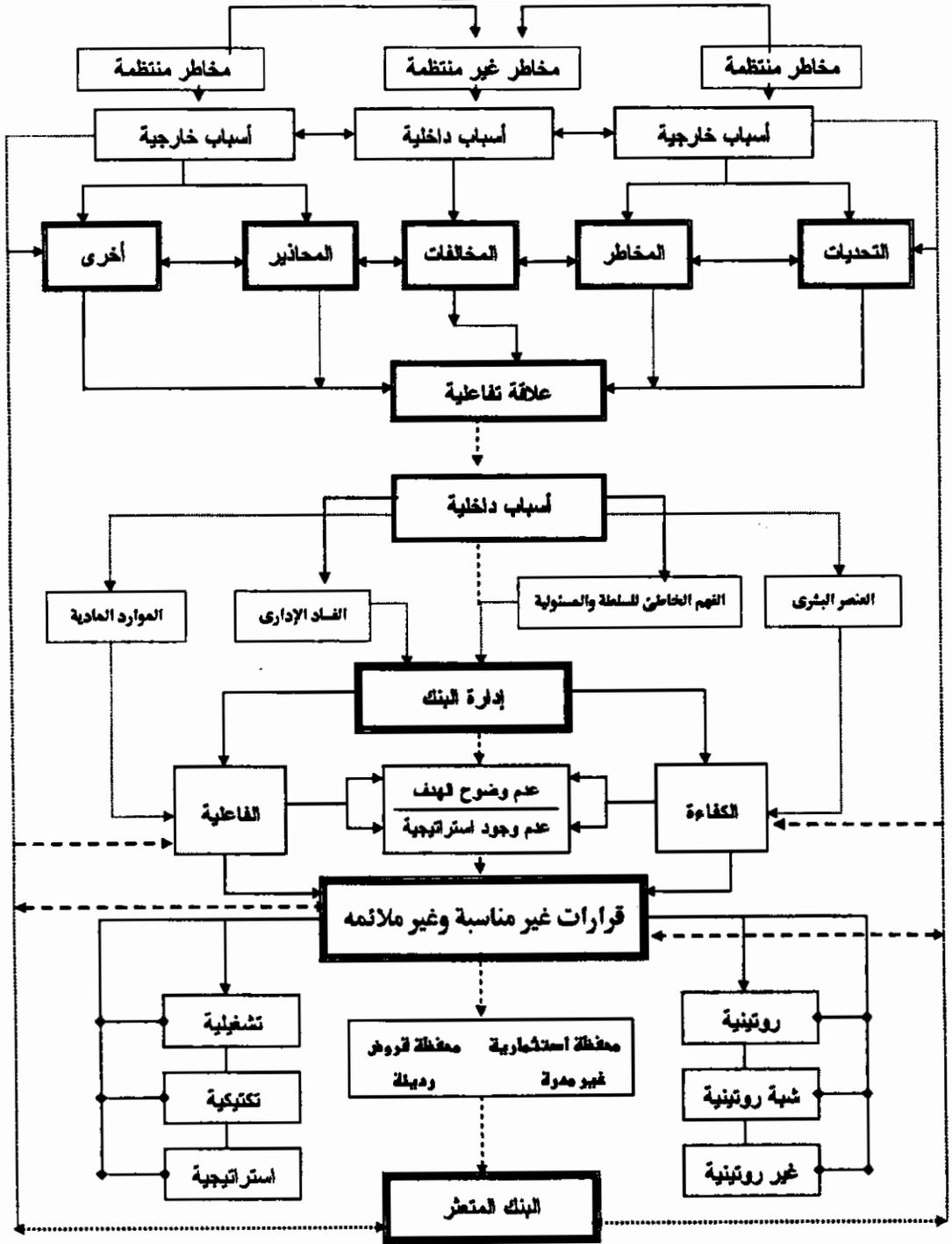
وتنشئة الانسان على القيم والمبادئ فسوف تظهر ويطفح على السطح أعمال إجرامية سيتعصى على إدارة الرقابة الداخلية ومراقبي الحسابات أكتشافها . (علاقة تفاعلية بين البيئة والموظف - تفاعل بين الأسباب الداخلية والخارجية يساعد على انتشار ظاهرة الجريمة الاقتصادية) .

أسباب تشريعية وقانونية :

وهنا يثار تساؤل كيف أن التشريعات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي تساعد على انهيار البنوك وتعثرها ، هنا يقال ان ضعف القوانين والتشريعات أو انعدامها أو عدم شمولها وتغطيتها لجوانب الجريمة الاقتصادية يساعد بشكل غير مباشر على انهيار أو تعثر البنوك ، وكذلك من الامور التي تساعد على تفاقم الضعف والتعثر المالي للبنوك هو عدم اتخاذ الاجراء المناسب في مكافحة ومحاربة الجريمة الاقتصادية في النظام الاقتصادي كله أو أن هنالك أمور تشل يد السلطة النقدية في اتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب، كما أن العقوبات المنصوص عليها في التشريعات لا تتناسب مع حجم التجاوزات والمخالفات، وبالتالي يعكس ذلك على قيمة البنك وسمعته وبالتالي ازدياد حجم المخالفات والتجاوزات ، والذي يكون سبب غير مباشر في انهيار البنك أو تعثره مالياً في المدى القصير . ومن أهم الأسباب أيضاً تفاعل الأسباب التشريعية كأسباب خارجية مع إدارة البنك في انهيار البنوك مثلاً (اطلاق يد الإدارة في الاستمرار في منح تسهيلات ائتمانية بدون وجود ضمانات كافية وذات جودة عالية) .

ويمكن توضيح أهم أسباب تعثر البنوك من الشكل التوضيحي التالي :

شكل توضيحي من أهم أسباب تعثر البنوك



ومن الشكل التوضيحي السابق يمكن القول أن تعثر البنوك هو محصلة تفاعل التحديات والمخاطر والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسة مع المخاطر غير المنتظمة التي تكمن من داخل البنوك وكذلك المخالفات ، ويمكن توضيح تعثر البنوك كمتغير تابع لعدد كبير من المتغيرات المستقلة وذلك كما في المعادلة التالية :

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5 + E$$

حيث أن :

= المتغير التابع (البنك المتعثر).	Y
= المتغير المستقل (التحديات كالتكتلات الاقتصادية).	X_1
= المتغير المستقل الثاني (المخاطر - كمخاطر الائتمان).	X_2
= المتغير المستقل الثالث (المخاطر الاقتصادية - سعر الفائدة).	X_3
= المتغير المستقل الرابع (المخاطر غير المنتظمة - عدم كفاءة الإدارة).	X_4
= المتغير المستقل الخامس (المخالفات في البنك).	X_5
= المعلمات (الثوابت).	$B_5, B_4, B_3, B_2, B_1, B_0$
= المتغيرات المستقلة الاخرى التي يصعب حصرها ويطلق عليها الخطأ	E

فالبنك المتعثر دالة في المتغيرات السابق الإشارة إليها أو بعبارة أخرى فالعلاقة بين البنك المتعثر والمتغيرات المستقلة الاخرى يعبر عن نموذج خطى لانحدار متعدد وذلك افتراضاً من الباحث.

السمات الرئيسية للبنوك المتعثرة⁽¹⁾:

تتصف البنوك المتعثرة بسمات هامة هي :

* عدم كفاية مخصص القروض والالتزامات العرضية المنتظمة وغير المنتظمة لمقابلة

(1) اتحاد المصارف العربية ، سنة 1992 ، مرجع سبق ذكره ، ص 65.

الإلتزامات والأغراض التي كون من أجلها ، وكذا عدم كفاية مخصص المطالبات المحتملة لمقابلة الإلتزامات التي قد تنشأ على بعض البنوك من المنازعات مع الغير ومطالبات مصلحة الضرائب .

- * مخالفة تلك البنوك للضوابط والتعليقات الصادرة من البنوك المركزية المسجلة لديها ولاسيما التعليقات الخاصة بتوازن العملات وضوابط منح الائتمان وعدم كفاية رأس المال (وفقاً لاتفاقية بازل 1) ، تجاوز الحدود القصوى لتركز توظيفات البنوك في الخارج ، تجاوز الحدود القصوى للمديونية للخارج والضمانات المقدمة عن تمويل يؤدي في الخارج ، تجاوز الحدود القصوى للقيمة التسليفية والضمانات المقدمة مقابل التمويل والتسهيلات الائتمانية ، وتجاوز ومخالفة القواعد الخاصة بالحد الأقصى للسندات التي يسمح لكل بنك إصدارها أو ضمانها ، تجاوز الحدود القصوى للتوظيف لدى العميل الواحد والإطراف المرتبطة به والأطراف المرتبطة بالبنك .
- * تجاوز بعض العملاء في تلك البنوك الحدود المصرح بها لهم والضمانات المقدمة منهم .
- * عدم الإلتزام بالشروط والضوابط التي تشملها الموافقات الائتمانية الصادرة لبعض العملاء والسماح باستخدام هذه التسهيلات قبل استيفاء الشروط والضوابط المقررة .
- * استمرار العمل في تلك البنوك لعملائها بموافقات انتهت مدة صلاحيتها دون تجديدها .
- * عدم التزام تلك البنوك بضرورة المواءمة بين إجمالي القروض والتسهيلات المصرح بها للعملائها وبين حجم مواردهم المالية المستثمرة في أنشطتهم .
- * قيام تلك البنوك بمنح تسهيلات جديدة لبعض العملاء بغرض تغطية تجاوزات قائمة .
- * معاناه تلك البنوك من ظاهرة التركيز (مخاطر التركيز) ، وهي تركيز جانب كبير من الإلتئان الممنوح لعدد محدود من العملاء .
- * عدم التزام تلك البنوك بإجراء استعلامات دورية عن بعض العملاء .
- * عدم قيام تلك البنوك بإعادة تقييم الأصول التي الت ملكيتها للبنوك وفاء لديونها .
- * تضمنت إيرادات تلك البنوك فوائد وعمولات عن مديونيات غير منتظمة .
- * انخفاض نسبة تغطية عائد القروض والأرصدة لدى البنوك لتكلفة الودائع والاقتراض .

- * تضمنت الأصول الثابتة لبعض البنوك أصول لم تسجل بعد باسمها .
- * أن إدارة البنوك المتعثرة إدارة لا تتسم بالكفاءة فهي إدارة تقليدية جامدة لا تواكب العلم والتطور ، فالخوف كل الخوف من إدارة جاهلة أو سيئة الصيت تؤدي إلى تدمير البنك .
- * عدم التزام تلك البنوك بالإفصاح المالى عن كافة المعلومات المالية في ضوء القواعد والضوابط الصادرة عن البنوك المركزية والمعايير الدولية للمحاسبة مع أحداث تضليل أو إيهام بمعلومات غير صحيحة (تقارير مالية غير قانونية) والتي تقود متخذى القرارات لاتخاذ قراراتهم وينعكس ذلك على تصرفاتهم ، فقيمة تلك المعلومات ينبع من أن تكون متاحة وأكثر تفصيلاً وأكثر صحة ومتاحة في الوقت الصحيح وأن تكون أيضاً أخذاً في الاعتبار العائد منها⁽¹⁾ .
- * من أهم السمات للبنوك المتعثرة أن محفظة القروض لديها رديئة ، ومحفظة الاوراق المالية غير مدرة ولا تدار بأسلوب علمي⁽²⁾ ، ولا يتم استخدام الفكر الإدارى الحديث في الإدارة للاستثمارات ، الموارد البشرية ، المشتريات ، التسهيلات الائتمانية وغيرها من العمليات الاخرى .
- * عدم قيام مراقبي حسابات البنوك المتعثرة ببذل العناية الواجبة في ابداء اراء فيه محايدة عن الاستمرارية لتلك البنوك وعدم ابداء اراء فنية متحفظة والتنويه عن الخسائر المتلاحقة لتلك البنوك وتأثيرها على استمراريتها في تقارير مراقبي الحسابات لمساهمي تلك البنوك .
- * إن البنوك المتعثرة تعاني من نظم رقابة داخلية ضعيفة أو فيها ثغرات متعددة تنعكس على الإداء وتنعكس على ازدياد المخالفات أو البيئة المشجعة على الجريمة الاقتصادية كالرشوة أو الفساد الإدارى .

(1) T. lucey " Management Accounting " , Aldine House, Adine place, London, 4 th edition, 1996, p p 81-82

(2) لمزيد عن الإدارة العلمية للاستثمارات يرجى الرجوع إلى :

Zvi Bodie, Alex Kane, Alan J. Mar cus, " Essential of Investments " , Richard D. Irwin, I N C, 1992, P P 31 - 36.

أساليب المعالجة للبنوك المتعثرة :

البنوك التي تعاني من مشاكل مالية تؤثر على مركزها المالي هنالك أساليب متعددة للمواجهة هي ما يلي :

- ◆ توفير موارد مالية إضافية لتعزيز الوضع المالي عن طريق زيادة رأس المال المدفوع .
- ◆ تعزيز الموارد المالية للبنك عن طريق قرض مساند .
- ◆ تعزيز سيولة البنك من خلال بيعه مع حق الاسترداد .
- ◆ تدخل السلطات النقدية باتخاذ اجراءات فورية محددة قد تكون :
- * اصدار قرار بإدماج البنك في بنك آخر .

- * منع البنك من القيام ببعض العمليات التي تؤثر على المركز المالي المستقبل .
- * التصفية الذاتية وفقاً للقواعد المقررة من السلطات النقدية في هذا الشأن .

* شطب تسجيل البنك المتعثر وبالتالي وقف البنك عن مباشرة أعماله وبالتالي تصفية في المستقبل .

ومن منطلق أن الصناعة المصرفية هي أكثر الصناعات حضوراً وتأثيراً على مستوى كل الصناعات في المجتمع ، وذلك الامر يستلزم أن تكون إدارة الصناعة المصرفية إدارة غير تقليدية وغير نمطية بما يحقق الاهداف المرجوه واحتواء وتوجيه كل الاحداث والمتغيرات الاخرى لتكون بمثابة طريق لتحقيق أهداف المجتمع الاقصادى خلال مراحل صياغة هذه التوجهات وخلال مراحل تنفيذها⁽¹⁾ ، أيضاً .

(1) راجع في هذا :

- أ. صالح محمد حسنى الحملاوى ، " دور البنوك في اصلاح الهياكل التمويلية لشركات قطاع الاعمال العام المتعثر " ، بحث مقدم إلى المؤتمر بشأن الاستشار والتمويل - الخصخصة والاوراق المالية ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس 16-17 مارس ، 1996 .
- د. أمية حلمى ، " تسوية الديون المتعثرة للشركات في مصر " ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، جامعة القاهرة ، سنة 2003 .

ويلخص الباحث أن المعالجة العلمية للبنوك المتعثرة يقوم على استخدام إحدى البدائل اللازمة للمعالجة سواء تعويم البنك وانتشاله وانعاشه أو تصفية نشاطه ، وما لذلك من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي . أو تدخل السلطات النقدية متمثلة في البنوك المركزية بدمج البنك المتعثر في بنك آخر⁽¹⁾ وسوف يتعرض الباحث لدور البنوك المركزية في معالجة البنوك المتعثرة بالدراسة والتحليل في الجزء الخامس أن شاء الله .

وسوف يقوم الباحث في طيات الصفحات التالية بعرض مختصر للتجربة المصرية في اصلاح هيكل الجهاز المصرفي سواء كان ذلك الاصلاح اصلاح تشريعي بإصدار القانون رقم 88 لسنة 2003 ، أو اصلاح إداري بإنشاء المعهد المصرفي لتدريب الكوادر الادارية في البنوك ، أو اصلاح تقني بالربط الإلكتروني بين البنوك العاملة في مصر والبنك المركزي المصري .

عرض للتجربة المصرية في اصلاح الجهاز المصرفي :

في المؤتمر الثالث للمصارف والتمويل والتأمين في العالم العربي الذي نظمه منتدى مصر الاقتصادي الدولي في مايو عام 2005 كشف محافظ البنك المركزي المصري عن أن تطوير القطاع المصرفي يتطلب وضع برامج محددة ، فبرنامج الاصلاح والتطوير للجهاز المصرفي يتضمن ستة محاور رئيسية هي :

- * **المحور الأول:** اعادة هيكلة بنوك القطاع العام حتى تستطيع مواجهة المنافسة في ضوء تحرير تجارة الخدمات (الجاتس) أو مطلبات اتفاقية بازل II وكذلك التعامل مع ملف القروض المتعثرة والغير منتظمة .
- * **المحور الثاني:** الاتجاه نحو دخول خبرات عالمية للسوق المصري لكي يتم الاستفادة منها وتحقيق وانعكاس ذلك على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل .
- * **المحور الثالث :** يتمثل في التوجه نحو آليات السوق والخصخصة للبنوك المشتركة وكذلك البنوك العامة (القطاع العام) بداية من بنك مصر اكستريور ونهاية بينك الإسكندرية⁽²⁾ .

(1) راجع قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003 ، الجريدة الرسمية ، العدد 24 مكرر ، 15 / 6 / 2003 ص 32.

(2) العالم اليوم ، " قصة بيع بنك الإسكندرية تنتظر النهاية " العدد 4582 ، 6 مارس 2006 ، ص 2.

- * **المحور الرابع :** التوسع في الاندماج والدمج والاستحواذ وخلق كيانات اقتصادية (مؤسسات مالية) ضخمة من حيث النشاط والاصول والربحية .
 - * **المحور الخامس :** تنقية محافظ البنوك (القطاع العام) خاصة وأن بعض هذه البنوك تعاني من التعثر ، وقد تم حصر حجم الديون المتعثرة بالكامل بواسطة لجنة من الجهاز المركزي للمحاسبات .
 - * **المحور السادس :** التوسع في الرقابة والاشراف على البنوك .
- ومن منطلق الاصلاح والتطوير للجهاز المصرفي فإن هذا الامر يتطلب قيام الحكومة المصرية بتأهيل البنوك المطروحة للبيع عن طريق عدة خطوات هي :
- تنقية وتحسين المحفظة الائتمانية للبنوك المطروحة للبيع .
 - تنقية وتحسين المحفظة الاستثمارية لتلك البنوك .
 - تحديث وتطوير نظم العمل في تلك البنوك .
 - توفير كوادرنية وإدارية لتلك البنوك وذلك عن طريق الاهتمام بالعنصر البشري بتدريبية وتأهيله علمياً وعملياً عن طريق المعهد المصرفي المصري التابع للبنك المركزي المصري .
 - تخفيض نسبة العمالة في ذلك القطاع بتسريح العمالة الزائدة بنظام المعاش المبكر .
- ويرى الباحث أن الإصلاح والتطوير والتحديث أصبح حاجة وضرورة ملحة حتى يمكن لتلك المؤسسات والمصارف التعايش مع متطلبات اتفاقية تحرير الخدمات وكذلك متطلبات اتفاقية بازل II، وما سبق ذكره يعتبر أطلاءه وقراءه سريعة حاول الباحث أن يلقي الضوء فيها على دور البنك المركزي في الإصلاح وسوف يتطرق الباحث لذلك الموضوع " دور البنك المركزي في الإصلاح " في الجزء الخامس من هذه الموسوعة أن شاء الله .

خريطة متوقعه للبنوك في مصر (1) :

مع صدور قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 88 لسنة 2003 (2) واتساقاً مع

(1) الوفد ، " خريطة جديدة للبنوك في مصر " ، 17 يناير 2006 .

(2) الجريدة الرسمية ، " قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003 " ، العدد 24 مكرر ، 12 لسنة 46 ، 15 يونيو 2003 ، ص 13 .

المادة رقم 32 من هذا القانون والتي نصت على " إلا يقل رأس مال البنك في مصر عن 500 مليون جنيه والا يقل رأس مال فروع البنوك الأجنبية عن 50 مليون دولار " . ونتيجة تطبيق تلك المادة سوف ينعكس ذلك على انكماش عدد البنوك العاملة في مصر ، ويمكن تحديد أبرز ملامح تغيير الخريطة المصرفية في مصر حيث أن هيكل الجهاز المصرفي في 31 أغسطس عام 2004 كان يضم 61 بنكاً وتشير النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى أن الهيكل المتوقع للجهاز المصرفي خلال العام الحالى يضم 32 بنكاً . وطبقاً لنفس النشرة فإن أبرز ما حدث في القطاع المصرفي هي :

- ❖ دمج بنك مصر اكستريو في بنك مصر في سبتمبر 2004 .
- ❖ استحواذ E A B على فروع أمريكان اكسبريس وهى فروع لبنك اجنبى في يولية 2005.
- ❖ استحواذ البنك العربى الافريقى على بنك مصر أمريكا الدولى .
- ❖ استحواذ " الشركة المصرفية العربية " على بنك بورسعيد الوطنى .
- ❖ استحواذ البنك الاهلى سوسيتة جنرال على 91٪ من اسهم بنك مصر الدولى ليصبح ثانى أكبر بنك من بنوك القطاع الخاص في مصر ، وسيطر الفرنسيون على ذلك البنك .
- ❖ استحواذ بنك بيريوس اليونانى على 70٪ من اسهم البنك المصرى التجارى .
- ❖ استحواذ بنك " بلوم " اللبنانى لبنك مصر رومانيا .
- ❖ استحواذ بنك : عودة بنك اللبنانى " على بنك القاهرة الشرق الاقصى .
- ❖ اندماج بنكى كريدى اجر يكول اندسويس مع فروع بنك كريدى ليونىة في مصر لينتج عن الدمج بنك كاليون مصر وهى بنك مسيطر على رأساله الفرنسيون وكان شهر مايو من العام الماضى قد شهد اندماجاً عالمياً بين بنكى كريدى اجر يكول وكريدى ليونىة ليتكون بنك كاليون العالمى .
- ❖ قرار بدمج بنكى مصر والقاهرة دمجاً قسرياً في فترة زمنية تتراوح بين 6 و 18 شهراً ، مع الإعلان على خصخصة بنك الإسكندرية ليصبح عدد البنوك العامة بنكين فقط لها حصة تصل إلى نحو 50٪ من السوق المصرفية في مصر .

- ❖ استحواذ بنك كالبيون مصر على E A B (البنك المصرى الأمريكى) .
- ❖ بدء اجراءات تقييم عدد آخر من البنوك تمهيداً لبيعها أو دمجها وتشمل بنك النيل ، وقناة السويس ، والمصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية وبنك العمال تمهيداً لدمجة فى بنك التنمية الصناعية .
- ❖ وقد تم شطب 4 بنوك (أربعة فروع لبنوك اجنبية) لم تستطع زيادة رأسها إلى 50 مليون دولار طبقاً للمادة رقم 32 من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم 88 لسنة 2003 وتلك البنوك أنهت نشاطها فى مصر وهى (البنك الاهلى السودانى ، البنك الاهلى الباكستانى ، وبنك الرافدين ، وبنك جمال تراست) .
- ❖ قامت البنوك العامة ببيع حصصهم فى البنوك الاخرى ، حيث باع البنك الاهلى المصرى حصته فى البنك الاهلى سوسيته جنرال وحصته فى بنك قناة السويس ، وباع بنك مصر حصته فى بنك مصر الدولى الذى تم بيعه لبنك الاهلى سوسيته جنرال ، وباع بنك القاهرة حصته فى بنك مصر أمريكا الدولى والذى استحوذ عليه البنك العربى الأفريقى ، كما قام بنك القاهرة ببيع حصته فى بنك القاهرة باركليز ليتغير اسمه إلى بنك باركليز مصر ، وباع بنك الإسكندرية حصته فى E A B لبنك كالبيون مصر .
- ونجد أن الاندماجات السابق الإشارة إليها سوف تنعكس على إداء البنوك خلال العام المالى 2004/2005 وتلك المؤشرات التى اعددها البنك الاهلى المصرى كما يلى ⁽¹⁾ :
- * فقد تراجع صافى الربح من 16.1% فى يونية سنة 2000 إلى 10.6% فى يونيو سنة 2005 (مؤشرات الربحية) .
- * تراجع نسب التوظيف لتقتصر على 59.3% فى يونيو سنة 2005 مقابل 87% فى يونية سنة 2000 .
- * تراجع حقوق المساهمين إلى الاصول لتبلغ 5.3% فى يونيو سنة 2005 مقابل 5.6% فى يونيو عام 2000 وهو ما يشير إلى أن الجهاز المصرفى يعانى من انخفاض القاعدة الرأسمالية للبنوك .

(1) البنك الاهلى المصرى ، "الجهاز المصرفى المصرى .. واقع جديد " ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثالث ، المجلد الثامن والخمسون ، سنة 2005 ، ص ص 8 - 9 .

ويؤيد الباحث تلك النتائج حيث أن عملية الخصخصة والدمج والاستحواذ سوف تؤدي إلى إنخفاض نسبة التوظيف والربحية ، ومع الأخذ في الاعتبار أن الصناعة المصرفية العالمية حققت تطورات متسارعة وخطيرة خاصة مع بدء تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات . فضلاً عن أقرار معايير بازل 2 والتي سيتم الالتزام بها على المستوى العالمي بداية من عام 2007 ، والتي سيفرض امام البنوك العربية بصفة عامة والبنوك المصرية بصفة خاصة ، تحدياً كبيراً للإدارة والتي سيصبح عليها منافسة بنوك ومؤسسات مالية عالمية ، وسيؤدي ذلك إلى ضرورة الاتجاه إلى استخدام أحدث الأساليب العلمية الحديثة في الإدارة لمواجهة تلك التحديات وذلك ما سيتم عرضه في طيات الصفحات التالية في ذلك الكتاب .

أن ما سبق بيانه فيما يتعلق بالمخالفات وظاهرة البنوك المتعثرة لم يكن إلا اطلاله وقراءة سريعة حاول الباحث فيها ان يوضح طبيعة المخالفات ودور إدارة البنك ومسؤولية مراقب الحسابات وكذلك البنوك المتعثرة وأسباب ذلك التعثر دون التعرض أو التطرق إلى دور الجهات الرقابية في اكتشاف ومعالجة المخالفات والجريمة الاقتصادية والضوابط اللازمة لتنظيم ايقاع الحياة النقدية في المجتمع ، وكذلك السمات التي تمكن تلك الجهات من القيام بدورها وذلك ما سوف يتعرض له الباحث بالدراسة والتحليل في طيات الجزء الخامس من تلك السلسلة أن شاء الله .

الخلاصة

يخلص الباحث من خلال عرضه للباب الأول الى ما يلي :

- ✓ التحديات هي محاولات لعمل أفعال وتصرفات سليمة واتخاذ قرارات لمواجهة اخطار حالية ومستقبلية ، أما المحاذير هي أخطار يلزم الاحتياط منها ، والمتغيرات هي معاملات قابلة للتغير .
- ✓ تبوب التحديات وتصنف وفقاً لطبيعتها ، درجة تعقيدها ، المدة الزمنية ولكن التحديات ليس لها تصنيفات وتبويات محددة وانما هذه التحديات متنوعة ومتداخلة ومتفاعلة ومعقدة في طياتها.

- ✓ أهم التحديات من وجهة نظر الباحث هي (التكتلات الدولية ، التحالفات الاستراتيجية ، الشركات متعددة الجنسية ، الاتفاقية العامة للتعريف العامة والتجارة ، معايير الجودة العالمية ، متطلبات الاطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل II ، تكنولوجيا المعلومات ، التجارة الإلكترونية ، استخدام الكروت الذكية - البنوك الإلكترونية ، تعددية البناء المصرفي ، الاقتصاد الخفي وغسل الأموال ، العولمة ، تحديات أخرى) .
- ✓ المخاطر التي تواجه البنوك متعددة ومتنوعة وللمخاطرة معنى في الفكر الإداري يختلف عن المعنى العلمي في الفكر المحاسبي وأهم تبويبات المخاطر (مخاطر خاصة بالاقرض ، الاستثمار ، الإيرادات ، السيولة ، التشغيل ، الغش ، الائتمان ، الافلاس) .
- ✓ تواجه البنوك معضلة هامة هي تفاعل التحديات مع المخاطر مع المخالفات المصرفية والمالية يترتب على ذلك تفاقم الانهيار المالي للبنوك وظهور ما يسمى بالبنوك المتعثرة .
- ✓ الخطأ يعتبر جزء ومكون من مكونات المخالفة المصرفية ، فالمدرسة الأمريكية في دراسة الخطأ تعتمد على الأسلوب العلمي في تحليل الخطأ ودراسة أنواعه والتقارير عن تصحيح الأخطاء ، فالخداع أو الاحتيال الإداري والممارسات غير القانونية تعتبر أيضاً أجزاء ومكونات رئيسية من مكونات المخالفات .
- ✓ هنالك اربعة مناهج لدور الإدارة في مواجهة الجريمة الاقتصادية هي (منهج الوقاية خير من العلاج ، الاكتشاف المبكر ، منهج الاصطدام بالواقع ، منهج عدم الاكتشاف) ، ومسئولية مراقب الحسابات تتوقف على مدى قيامه ببذل عناية الرجل المعتاد وعلى الأهمية النسبية وعلى أسلوب العنيتات المستخدم .
- ✓ البنوك المتعثرة لها مفاهيم (المفهوم الفني ، القانوني ، المصرفي) ، وهنالك أسباب متعددة للتعثر سواء كانت داخلية أو خارجية ، وللبنوك المتعثرة سمات جوهرية مميزة لها ، وهنالك أساليب متعددة لمعالجة تلك البنوك بداية من زيادة رأس المال ونهاية بالتصفية .